2012/10/10

الهيئات الاقتصادية ترحب بطاولة الحوار الاقتصادي ـ الاجتماعي:
نرفض سلسلة الرتب والرواتب والنزول إلى الشارع يزيد المشكلة

Kindly click on the LOGO of each medium to read full article

Title	ميقاتي استقبل صحناوي والقصار والصراف				
Website	http://www.annahar.com	Date	2012/10/10	Page	

Title	أطراف الإنتاج تحدّد جدول أعمال «الطاولة المستديرة» خلال أسبوعين **الحكومة تحرّك الحوار الاقتصادي ـ الاجتماعي و«لجنة المؤشر» في 22 الجاري**				
Website	http://www.assafir.com	Date	2012/10/10	Page	

Title	**الهيئات الاقتصادية ترحب بطاولة الحوار الاقتصادي ـ الاجتماعي:** **نرفض سلسلة الرتب والرواتب والنزول إلى الشارع يزيد المشكلة**				
Website	http://www.almustaqbal.com	Date	2012/10/10	Page	

Title	**Les organismes économiques se félicitent d'une prochaine table de dialogue socio-économique**				
Website	http://www.lorientlejour.com	Date	2012/10/10	Page	

Title	رحبت بدعوة ميقاتي لعقد حوار إقتصادي – إجتماعي: **الهيئات ناشدت حسم «السلسلة» لسلامة الإقتصاد**				
Website	http://www.aliwaa.com	Date	2012/10/10	Page	

Title	جددت الهيئات الاقتصادية رفضها مشروع سلسلة الرتب والرواتب				
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	2012/10/10	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية : الدعوة للحوار مؤشر ايجابي				
Website	http://www.albaladonline.com	Date	2012/10/10	Page	

Title	**الهيئات»: نرفض سلسلة الرتب والرواتب والنزول إلى الشارع يزيد المشكلة تعقيدا**				
Website	http://www.elshark.com	Date	2012/10/10	Page	

Title	**الهيئات الاقتصادية: النزول الى الشارع يزيد المشكلة تعقيدا**				
Website	http://www.aljoumhouria.com	Date	2012/10/10	Page	

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

النهار

ميقاتي استقبل صحناوي والقصّار والصرّاف باولي كشف عن اجتماع هيئة "غونكور" في بيروت

جدد سفير فرنسا باتريس باولي، خلال لقائه رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي في السرايا امس للتحضير لزيارته الرسمية لفرنسا قريبا، تأكيد دعم بلاده سياسة لبنان النأي بالنفس عن الأزمات الإقليمية وخصوصاً الأزمة السورية.

وقال باولي بعد الاجتماع ان اللقاء مع ميقاتي كان "مناسبة لاعادة تأكيد دعمنا لسياسة لبنان النأي بالنفس عن الأزمات الإقليمية وخصوصاً الأزمة السورية. كما شددنا على دعم المؤسسات اللبنانية والجيش، وهو دعم جرى الحديث عنه صراحة خلال زيارة رئيس الجمهورية ميشال سليمان لباريس وخلال زيارة كل من وزيري الخارجية والدفاع للبنان. ينبغي لنا تعزيز العلاقة بين البلدين في مجالات التعاون والتنمية والفرنكوفونية، ووزيرة الفرنكوفونية السيدة بن غيغي ستزور لبنان، كما سنلتقي جميعاً لبنانيين وفرنسيين في كينشاسا خلال انعقاد القمة الفرنكوفونية، وهي مناسبة اضافية للتلاقي والبحث في القضايا المشتركة على نطاق أوسع".

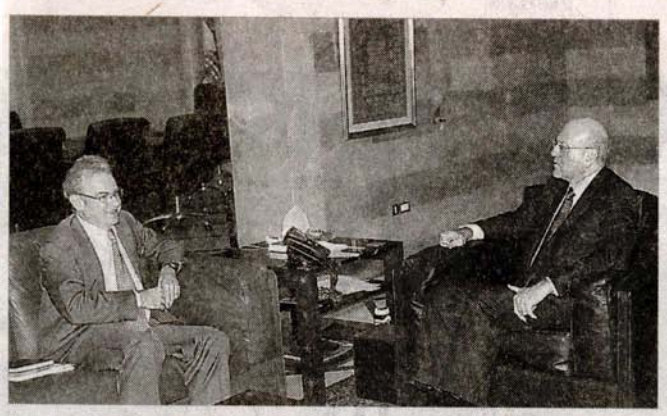

الرئيس ميقاتي مستقبلا السفير الفرنسي في السرايا امس. (دالاتي ونهرا)

أضاف: "إن معرض الكتاب الفرنكوفوني في بيروت هو المعرض الثاني في العالم، وله اهمية خاصة، وسيشكل مناسبة لاجتماع هيئة "جائزة غونكور" هنا في لبنان، وهذه سابقة على الصعيد العالمي، وقد اخترنا لبنان لهذا الحدث - السابقة. تطرقنا مع الرئيس ميقاتي الى كل هذه المواضيع علماً انه سيزور فرنسا قريباً، ونحن نحضر هذه الزيارة معاً لاعطائها كل البعد الذي نعوّل عليه لتعزيز التعاون الثنائي والذي نعتبره اساسياً".

وقال: "حدّد موعد افتتاح معرض الكتاب الفرنكوفوني في 25 تشرين الأول الجاري، أما زيارة الرئيس ميقاتي فسيتم تحديد موعدها بالتوافق بين المراسم في البلدين".

وفي السرايا أيضاً، رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار والرئيس السابق لجمعية الصناعيين جاك صراف في إطار التحضيرات لعقد طاولة الحوار الاقتصادي والاجتماعي التي سيدعو اليها ميقاتي قريباً، ثم وزير الاتصالات نقولا صحناوي الذي عرض شؤون وزارته.

Back to Top

السفير

www.assafir.com السفير جريدة السفير ©2012

اقتصاد

تاريخ العدد 10/10/2012 **العدد** 12305

أطراف الإنتاج تحدّد جدول أعمال «الطاولة المستديرة» خلال أسبوعين

الحكومة تحرّك الحوار الاقتصادي ـ الاجتماعي و«لجنة المؤشر» في 22 الجاري

كامل صالح

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

ميقاتي مجتمعا بالقصّار وصرّاف ولمع أمس، تحضيرا للحوار الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي سيعقد في السرايا (دالاتي ونهرا)

على وقع المطالب النقابية والاضرابات احتجاجاً على مقاربة الحكومة للملفين الاقتصادي والاجتماعي، حرّك رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي طاولة الحوار الاقتصادي - الاجتماعي مجدداً، بعدما عقدت اجتماعا يتيما في السرايا الحكومية في بدايات السنة الحالية، بمواكبة ملف معالجة تصحيح الأجور آنذاك.
وعلمت «السفير» أن الاجتماع المرتقب لـ«الطاولة المستديرة» التي ستضم أطراف الانتاج الثلاثة: الدولة والعمّال وأرباب العمل، سيحدد خلال الأسبوعين المقبلين.
وقال رئيس «الهيئات الاقتصادية» عدنان القصار لـ «السفير» بعد لقائه ميقاتي بحضور عميد الصناعيين جاك صراف ونائب «رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان» محمد لمع: «اتفقنا على اقامة طاولة حوار اقتصادي - اجتماعي بين الهيئات الاقتصادية والحكومة ممثلة برئيسها والوزراء المعنيين في الشأن المالي والاقتصادي والاجتماعي: المال والاقتصاد والعمل والشؤون الاجتماعية، لنحدد مسار الوضع الاقتصادي والمالي للبلد ومستقبله، وسبل انقاذ الاقتصاد من الركود الحاصل، على أن تشترك في الحوار تباعا كل القطاعات المعنية بالانتاج من اتحاد عمّالي وجمعية الصناعيين وجمعيات التجار، للوصول إلى تصور مشترك للحلول الاقتصادية .«
وبحث اللقاء أيضاً، وفق القصار، «الأزمة الاقتصادية القائمة نتيجة الركود الحاصل في كثير من القطاعات، والانعكاسات السلبية لإقرار سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام على المالية العامة والوضع الاقتصادي»، معتبرا أن «الاقتصاد اللبناني لا يمكنه أن يحتمل تبعاتها المرتفعة، فيما كل دول الجوار العربي والأوروبي تعمل على تخفيض التضخم.«
وأكد القصار «الهيئات لا تريد مواجهة مع العمّال، بل نريد التفاهم بين كل قطاعات الانتاج على ايجاد الحلول المنطقية والعلمية للأزمة، وهذا يتم بالحوار الذي نسعى له بالاتفاق مع رئيس الحكومة.«

الاتفاق على تحضير جدول الأعمال

وأفاد لمع «السفير» بأن اللقاء «تخلله الاتفاق على تحضير جدول أعمال الطاولة المستديرة لإطلاق الحوار الاقتصادي الاجتماعي، وتحديد موعد انعقادها في السرايا الحكومية». وأشار إلى أنه «بناء على هذا اللقاء ستشكل الهيئات لجنة لتحديد المواضيع التي تخصّها، وسيفعل الاتحاد العمّالي العام الأمر نفسه«
وبعدما اعتبر لمع أن «الإضراب ليس حلاً للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلد»، أكد مجددا «استعداد الهيئات للحوار مع الأطراف المعنية كافة، بهدف الوصول إلى جوانب مشتركة تجنب البلد أي خضّات اجتماعية«
ومن المرجح أن يتناول اللقاء المرتقب بين الحكومة و«الاتحاد العمالي العام» والقطاعات الاقتصادية، العلاقة المشتركة ما بين أطراف الانتاج الثلاثة، لمقاربة القضايا الاجتماعية والاقتصادية المشتركة، إضافة إلى أوضاع المالية العامة، وسبل تنشيط القطاعات الانتاجية

»طاولة الحوار و«إضراب اليوم«

من جهته، رأى رئيس الاتحاد العمّالي العام غسان غصن لـ«السفير» أن «دعوة ميقاتي لطاولة الحوار الاقتصادي الاجتماعي، لا علاقة لها بإضراب اليوم، الذي له علاقة بسلسلة الرتب والرواتب». ووضع «عقد الطاولة في إطار بحث الحكومة للملفين الاجتماعي والاقتصادي، وهذا مطلوب دائماً»، مشدداً على ضرورة أن« يجتمع أطراف الإنتاج ليسعوا إلى معالجة التداعيات الناتجة عن السياسات الحكومية، خصوصا بعدما تفاقم فلتان أسعار السلع وارتفاع أقساط المدارس الخاصة، وغلاء المحروقات، والأوضاع السيئة للكهرباء والماء وغيرهما«

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

وذكّر غصن أن «الاتفاق مع الحكومة خلال بحث ملف تصحيح الأجور، تضمن اجتماعا لطاولة الحوار الاقتصادي الاجتماعي، وعقد اجتماعات دورية للجنة مؤشر أسعار الغلاء من أجل تصحيح دوري للأجور وفقاً لزيادة غلاء المعيشة وتطور أسعار السلع، أي لا ننتظر كل عشر سنوات لتقوم الحكومة بهذه الخطوة»، مؤكداً أن «تصحيح الأجور دورياً وفقاً لنسب غلاء المعيشة، يحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وهذا ما يريده التجّار كما العمّال، ويحدّ في الوقت نفسه من ارتفاع عشوائي للأسعار».

تساؤل الاتحاد.. و«ربطة الخبز»

وإذ كشف أن «الاجتماع المقبل للجنة المؤشر حدد في 22 تشرين الأول الجاري، في وزارة العمل وبرئاسة الوزير سليم جريصاتي»، أوضح أن «الاتحاد العمّالي معني بموضوعين أساسين مرتبطين بالكلفة الاجتماعية والرفض القاطع للضرائب غير المباشرة والرسوم في أشكالها كافة، ومنها ما قيل أخيرا، عن زيادة ألف ليرة على المكالمات الهاتفية، و3 آلاف على سعر مبيع المازوت، التي تقابل ثمن أكثر من ربطتي خبز بالنسبة إلى العامل».
وسأل «هل من المنطق أن أول ما تفكر به الحكومة لزيادة وارداتها، تستهدف محدودي الدخل، في ما تتجاهل كلياً الحديث عن تعزيز المدرسة الرسمية مثلاً؟».
وأعلن غصن تأييد الاتحاد لتحرك «هيئة التنسيق النقابية» واضرابها اليوم، مضيفاً أن «الاتحاد سيبحث اليوم، خطة تحرك من ضمنها الإضراب والاعتصام والتظاهر»، مشيرا إلى أن موعد الخطة سيحدد بناء على مناقشات هيئة المجلس التنفيذي للاتحاد، واللقاءات مع المسؤولين المعنيين».
وكانت «الهيئات الاقتصادية» قد رحبت بتوجه ميقاتي إلى الدعوة لعقد طاولة حوار اقتصادي - اجتماعي»، معتبرة أن هذه الخطوة «تشكل مؤشرا إيجابيا يصبّ في السياق الصحيح، خصوصا في ظل التحديات والظروف التي يمر فيها الاقتصاد الوطني، من جراء استمرار الأزمة السياسية الداخلية من جهة، والأوضاع المضطربة في المنطقة العربية وخصوصا في سوريا من جهة أخرى.»

»لتفادي أية مواجهة مستقبلاً«

وأبرزت الهيئات «أهمية التوصل إلى استراتيجية اقتصادية - اجتماعية، خلال طاولة الحوار، كي يجري تنفيذها على المديين المتوسط والبعيد، وذلك من أجل تفادي أية مواجهة مستقبلا بين الأطراف الإنتاجية، على خلفية تصحيح الأجور في القطاع الخاص، أو إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام»، معتبرة أن «استمرار الدولة في انتهاج السياسة الاقتصادية نفسه منذ عقود عدة، لم يعد مقبولا على الإطلاق، خصوصا أن هذه السياسة ألحقت أضرارا فادحة، نرى بوضوح مفاعيلها اليوم على الصعيدين الاقتصادي والمعيشي».
وشددت على» ضرورة تفعيل عمل المؤسسات الدستورية ولا سيما المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي، وتعيين رئيسه وأعضائه بأسرع وقت ممكن، ليعاود مزاولة النشاط المناط به، كون ا بديل منه في مجال حل الخلافات بين أطراف الإنتاج، ووضع السياسات الاقتصادية التي من شأنها، تنظيم وحماية الاقتصاد الوطني من جراء أي أزمة قد تواجهه».
واستغربت» إلقاء الثقل الناجم عن إقرار السلسلة على موازنة عاجزة أساسا، وغارقة تحت ضغط الدين العام المتفاقم والأداء الاقتصادي المتراجع»، داعية إلى «الالتزام بالحوار كمبدأ لمعالجة الخلافات، بعيدا عن التصعيد والنزول إلى الشارع، كون ذلك لن يؤدي إلى معالجة المشكلة بل سيزيدها تعقيدا، وهو ما لا تحتمله البلاد في هذه الظروف الاستثنائية من تاريخ لبنان والمنطقة.»

كامل صالح

Back to Top

المستقبل

الهيئات الاقتصادية ترحب بطاولة الحوار الاقتصادي ـ الاجتماعي: نرفض سلسلة الرتب والرواتب والنزول إلى الشارع يزيد المشكلة

رحبت الهيئات الإقتصادية بـ"توجه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى الدعوة لعقد طاولة حوار إقتصادي . إجتماعي في السرايا الحكومية"، معتبرة أن "هذه الخطوة تبين مدى حرص ميقاتي على المصلحة الوطنية العليا، وتشكل بالتالي مؤشرا إيجابيا يصب في السياق الصحيح وخصوصا في ظل التحديات والظروف التي يمر فيها الإقتصاد الوطني، من جراء استمرار الأزمة السياسية الداخلية من جهة، والأوضاع

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

المضطربة في المنطقة العربية وخصوصا في سوريا من جهة أخرى".

وأشار بيان للهيئات الاقتصادية، الى أن رئيسها الوزير السابق عدنان القصار، عرض أمس مع ميقاتي في السراي، موضوع التحضير لطاولة الحوار الاقتصادي . الاجتماعي.

ورأت الهيئات "أهمية التوصل إلى استراتيجية إقتصادية . إجتماعية، خلال طاولة الحوار المزمع عقدها في السرايا، كي يجري تنفيذها على المديين المتوسط والبعيد، وذلك من أجل تفادي أي مواجهة مستقبلا بين الأطراف الإنتاجية أي الدولة وأرباب العمل والعمال، على خلفية تصحيح الأجور في القطاع الخاص، أو إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام"، معتبرة أن "استمرار الدولة في انتهاج السياسة الإقتصادية نفسها منذ عقود عدة، لم يعد مقبولا على الإطلاق، وخصوصا أن هذه السياسة ألحقت أضرارا فادحة، نرى بوضوح مفاعيلها اليوم على الصعيدين الإقتصادي والمعيشي".

وثمنت الهيئات، موقف الرئيس ميقاتي، ودعوته لعقد طاولة حوار اقتصادي – اجتماعي، مؤكدة "ضرورة تفعيل عمل المؤسسات الدستورية ولا سيما المجلس الإقتصادي –الإجتماعي، وتعيين رئيسه وأعضائه بأسرع وقت ممكن، ليعاود مزاولة النشاط المناط به، كون لا بديل عنه في مجال حل الخلافات بين أطراف الإنتاج، ووضع السياسات الإقتصادية التي من شأنها، تنظيم وحماية الإقتصاد الوطني من جراء أي أزمة قد تواجهه". وجددت رفضها "مشروع سلسلة الرتب والرواتب الذي أقرته الحكومة، إنطلاقا من محاذيره ومخاطره على الإقتصاد الوطني"، مؤكدة أن "لا مصلحة للعمال والموظفين في الزيادة الوهمية التي أقرتها الحكومة في مشروع السلسلة، إذ لن ينتج عنها سوى المزيد من زيادة العجز والخسارة للدخل ومصادر الدخل والقوة الشرائية وتصنيف لبنان الإئتماني". واستغربت "إلقاء الثقل الناجم عن إقرار السلسلة على موازنة عاجزة اساسا وغارقة تحت ضغط الدين العام المتفاقم والأداء الاقتصادي المتراجع"، مناشدة في هذا المجال رئيس الحكومة "اتخاذ الموقف الحاسم من موضوع السلسلة لما يحفظ سلامة الاقتصاد الوطني ويجنبه الانعكاسات السلبية التي لا حصر لها". وختمت الهيئات بيانها، بتأكيد أنها "ليست من دعاة السلبية وأنها منفتحة على الحوار، مع الأطراف الحريصة على مصلحة الإقتصاد الوطني"، داعية إلى "التزام بالحوار كمبدأ لمعالجة الخلافات، بعيدا عن التصعيد والنزول إلى الشارع، كون ذلك لن يؤدي إلى معالجة المشكلة بل سيزيدها تعقيدا، وهو ما لا تحتمله البلاد في هذه الظروف الإستثنائية من تاريخ لبنان والمنطقة".

Back to Top

L'Orient LE JOUR

ÉCONOMIE

LIBAN - CONJONCTURE

Les organismes économiques se félicitent d'une prochaine table de dialogue socio-économique

mercredi, octobre 10, 2012

Les organismes économiques ont publié hier un communiqué dans lequel ils ont loué l'initiative du Premier ministre Nagib Mikati d'organiser prochainement au Sérail une table de dialogue à caractère socio-économique : « Une initiative qui prend d'autant plus d'importance que la situation politique locale et la crise syrienne ne semblent pas se décanter de sitôt », ont souligné les organismes. Le président des instances économiques, l'ancien ministre d'État Adnane Kassar, s'est ainsi rendu hier chez le Premier ministre Mikati, avec lequel il a discuté des modalités liées à

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

l'organisation de la table de dialogue.
Le communiqué publié par les organismes économiques souligne en outre la nécessité de mettre en place une stratégie socio-économique avec des objectifs qui portent sur les court et moyen termes ;
une stratégie qui devrait prendre en considération les moyens d'éviter d'éventuelles confrontations entre les forces productrices et le patronat.
Parallèlement, les instances économiques ont réitéré leur refus d'une réévaluation de la grille des salaires de la fonction publique et ont appelé à réactiver le rôle de certaines institutions étatiques telles que le Conseil économique et social et à nommer son président et ses membres. « La réévaluation de la grille des salaires mènera à une hausse virtuelle puisqu'elle n'améliorera en aucun cas le pouvoir d'achat des fonctionnaires. » « Il est absurde d'alourdir le budget de l'État avec le financement de la grille des salaires, puisque le budget croule déjà sous une dette publique grandissante. »
Enfin les organismes économiques ont appelé toutes les parties concernées à enclencher une véritable coopération pour sauver l'économie nationale.
« Avoir recours à la rue n'est pas une solution », ont-ils ajouté.

Back to Top

الأنوار

رحبت بدعوة ميقاتي لعقد حوار إقتصادي – إجتماعي:
الهيئات ناشدت حسم «السلسلة» لسلامة الإقتصاد
الاربعاء,10 تشرين الأول 2012 الموافق 23 ذو القعدة 1433 هـ

الرئيس ميقاتي مجتمعاً بوفد الهيئات الاقتصادية

بعد جولة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في أميركا اللاتينية حيث طمأن الجالية اللبنانية إلى وضع لبنان لجهة كمية الودائع في المصارف، واحتياط الذهب، والثروة الطبيعية التي يملكها من الغاز والنفط، يشدّ رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أوساطه للإنطلاق في جولة خارجية عنوانها اقتصادي بحت، تمهيداً لخلق بيئة اقتصادية جديدة تحدث خرقاً في الجمود القائم وتوفر فرص عمل إضافية، من خلال العمل على «توأمة» قدرات رجال المال والإقتصاد في الداخل اللبناني والدول العربية والغربية.
وللغاية نفسها، أفادت مصادر أن الرئيس ميقاتي سيباشر اتصالاته مع عدد من تلك الدول من أجل تحريك عجلة الإقتصاد الوطني وتشجيع الإستثمار في لبنان وخلق أرضية حاضنة لشراكة

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

مأمولة بين رجال الأعمال اللبنانيين ونظرائهم العرب والغربيين، تعزيزاً للتعاون وتبادل الخبرات المشتركة وإلقاء الضوء على الفرص الإستثمارية المتاحة.

حوار اقتصادي - إجتماعي

وليس بعيداً، بدأ إعداد العدة لعقد طاولة حوار اقتصادية– إجتماعية برعاية الرئيس ميقاتي الذي اجتمع صباح أمس برئيس الهيئات الإقتصادية الوزير السابق عدنان القصار وعميد الصناعيين اللبنانيين جاك صراف اللذين كلفهما إجراء الإتصالات اللازمة مع أركان الهيئات الإقتصادية بهدف وضع مسودة في الآراء المقترحة للملفات الساخنة ذات الأولوية، تحضيراً لعقد طاولة حوار اقتصادية– إجتماعية يشاركهم فيها الوزراء المختصون المعنيون بالملفات موضع البحث، وهم وزراء الصناعة فريج صابونجيان، الإقتصاد والتجارة نقولا نحاس، والسياحة فادي عبود، إضافة إلى ممثلي القاعدة العمالية، على أن يجري التنسيق مع وزير العمل سليم جريصاتي في الملفات المتعلقة بشؤون العمال وشجونهم.

وكشفت المصادر أن وزير الدولة مروان خيرالدين سيشارك في فعاليات الطاولة كمنسق عام، علماً أن صراف سيتولى مهام التنسيق بين الوزير خيرالدين والقاعدة العمالية لجوجلة الإقتراحات والأفكار تمهيداً لإدراجها على جدول أعمال الطاولة، وهو بدأ اتصالاته لهذه الغاية مع الأطراف المعنية.

خطة خمسية

ولم تغفل المصادر الإشارة إلى «ميثاق بيروت الإقتصادي– الإجتماعي» الذي يجري العمل على إنضاجه للخروج به من مناقشات طاولة الحوار المذكورة، يتضمّن خطة عمل اقتصادية– إجتماعية تمتد لخمس سنوات تلزم الحكومات المتعاقبة التقيّد ببنودها والعمل على تنفيذها، لضمان المستقبل الإقتصادي– الإجتماعي وتحصين مقوّماته وتلبية احتياجاته وصولاً إلى تحديث مستلزماته وتعزيز صموده.

ترحيب الهيئات

من جهتها رحّبت الهيئات الإقتصادية بتوجّه الرئيس ميقاتي إلى الدعوة لعقد طاولة حوار إقتصادي– إجتماعي في السراي الحكومية، معتبرة أن «هذه الخطوة تبيّن مدى حرص الرئيس ميقاتي على المصلحة الوطنية العليا، وتشكّل بالتالي مؤشراً إيجابياً يصبّ في السياق الصحيح، خصوصاً في ظل التحديات والظروف التي يمرّ فيها الإقتصاد الوطني، جرّاء استمرار الأزمة السياسية الداخلية من جهة، والأوضاع المضطربة في المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا من جهة أخرى.

وزار رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار الرئيس ميقاتي في السراي أمس، حيث عرض معه موضوع التحضير لطاولة الحوار الاقتصادي– الاجتماعي.

ورأت الهيئات في بيان لها، أهمية التوصّل إلى استراتيجية إقتصادية– إجتماعية، خلال طاولة الحوار المزمع عقدها في السراي، كي يجري تنفيذها على المديين المتوسط والبعيد، وذلك من أجل تفادي مستقبلاً أي مواجهة بين الأطراف الإنتاجية أي الدولة وأرباب العمل والعمال، على خلفية تصحيح الأجور في القطاع الخاص، أو إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام.

واعتبرت أن استمرار الدولة في انتهاج السياسة الإقتصادية ذاتها منذ عقود عديدة، لم يعد مقبولا على الإطلاق، خصوصا أن هذه السياسة ألحقت أضراراً فادحة، نرى بوضوح مفاعيلها اليوم على الصعيدين الإقتصادي والمعيشي.

وإذ ثمّنت الهيئات موقف الرئيس ميقاتي ودعوته لعقد طاولة حوار اقتصادي– اجتماعي، أكدت «ضرورة تفعيل عمل المؤسسات الدستورية، ولا سيما المجلس الإقتصادي– الإجتماعي، وتعيين رئيسه وأعضائه في أسرع وقت ممكن، ليعاود مزاولة النشاط المناط به، كون لا بديل عنه في مجال حل الخلافات بين أطراف الإنتاج، ووضع السياسات الإقتصادية التي من شأنها تنظيم الإقتصاد الوطني وحمايته جرّاء أي أزمة قد تواجهه».

وفي سياق آخر، جددت الهيئات الإقتصادية رفضها مشروع سلسلة الرتب والرواتب الذي أقرّته الحكومة، إنطلاقا من محاذيره ومخاطره على الإقتصاد الوطني، مؤكدة أن «لا مصلحة للعمال والموظفين في الزيادة الوهمية التي أقرّتها الحكومة في مشروع السلسلة، لكون لن ينتج عنها سوى المزيد من زيادة العجز والخسارة للدخل ومصادر الدخل والقوة الشرائية وتصنيف لبنان الإئتماني».

كذلك استغربت الهيئات «إلقاء الثقل الناجم عن إقرار السلسلة على موازنة عاجزة اساساً وغارقة تحت ضغط الدين العام المتفاقم والأداء الاقتصادي المتراجع»، مناشدة في هذا المجال رئيس الحكومة «اتخاذ الموقف الحاسم من موضوع السلسلة لما يحفظ سلامة الاقتصاد الوطني ويجنّبه الانعكاسات السلبية التي لا حصر لها».

وختمت الهيئات بيانها، بالتأكيد على أنها ليست من دعاة السلبية، وأنها منفتحة على الحوار مع جميع الأطراف الحريصة على مصلحة الإقتصاد الوطني، داعية الجميع إلى التزام الحوار كمبدأ لمعالجة الخلافات، بعيداً من التصعيد والنزول إلى الشارع، لكون ذلك لن يؤدي إلى معالجة المشكلة بل سيزيدها تعقيداً، وهو ما لا تحتمله البلاد في هذه الظروف الإستثنائية

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

من تاريخ لبنان والمنطقة.

Back to Top

الأنوار

ميقاتي بحث الاوضاع الاقتصادية مع القصار ومعنيين وسفير فرنسا اكد دعم بلاده لسياسة النأي بالنفس

الرئيس ميقاتي وعدنان القصار وصراف (دالاتي ونهرا)

جدد سفير فرنسا لدى لبنان باتريس باولي، خلال زيارته رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في السراي للتحضير لزيارته الرسمية الى فرنسا قريبا، تأكيد «دعم بلاده للسياسة التي يعتمدها لبنان بالنأي بالنفس عن الأزمات الإقليمية وخصوصا الأزمة السورية».

وقال السفير باولي في تصريح بعد الاجتماع: «عقدنا، كما جرت العادة، إجتماعا مع الرئيس ميقاتي عرضنا في خلاله العلاقات الثنائية بين لبنان وفرنسا وسبل تطوير التعاون. وكما تعلمون، زار رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان فرنسا العلاقات بين البلدين في المجالات كافة،علما ان الرئيس ميقاتي سيزور فرنسا قريبا، ونحن نحضر هذه الزيارة معا لاعطائها كل البعد الذي نعول عليه لتعزيز التعاون الثنائي والذي نعتبره أساسيا».

واستقبل الرئيس ميقاتي رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار والرئيس السابق لجمعية الصناعيين جاك صراف وتناول البحث التحضيرات لعقد طاولة الحوار الاقتصادي والاجتماعي التي سيدعو اليها الرئيس ميقاتي قريبا.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

في خلال شهر تموز الفائت حيث التقى الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند. وقد تم، منذ ذلك الوقت، تنظيم سلسلة زيارات لوفود فرنسية إلى لبنان حيث زار وزير الخارجية الفرنسي لبنان في خلال شهر آب ووزير الدفاع في خلال شهر أيلول، ووزير التعاون والتنمية لمناسبة انعقاد جلسات التعاون اللامركزي في الأول والثاني من شهر تشرين الأول الحالي. وستزور وزيرة الفرنكوفونية السيدة بن غيغي لبنان لمناسبة معرض الكتاب الفرنسي في بيروت».

أضاف: «العلاقات الثنائية بين بلدينا تشهد تعزيزا كبيرا، وكان اللقاء مع الرئيس ميقاتي مناسبة لاعادة تأكيد دعمنا للسياسة التي يعتمدها لبنان بالنأي بالنفس عن الأزمات الإقليمية وبخاصة الأزمة السورية. كما شددنا على دعم المؤسسات اللبنانية والجيش اللبناني، وهو دعم تم التشديد عليه صراحة في خلال زيارة الرئيس سليمان الى باريس وفي خلال زيارة كل من وزيري الخارجية والدفاع الى لبنان. ينبغي علينا تعزيز العلاقة بين البلدين في مجالات التعاون والتنمية والفرنكوفونية، والسيدة بن غيغي ستزور لبنان، كما سنلتقي جميعا لبنانيين وفرنسيين في كينشاسا في خلال انعقاد القمة الفرنكوفونية وهي مناسبة اضافية للتلاقي، وليس فقط للاحتفال بالعلاقات الثنائية ولبحث القضايا المشتركة على نطاق أوسع».

وتابع: «إن معرض الكتاب الفرنكوفوني في بيروت هو المعرض الثاني في العالم، وهو يتميز بأهمية خاصة، كما سيشكل مناسبة لاجتماع هيئة جائزة غونكور هنا في لبنان وهذه سابقة على الصعيد العالمي، وقد اخترنا لبنان لهذا الحدث - السابقة. تطرقنا مع الرئيس ميقاتي لكل هذه المواضيع وكيفية تطوير

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الهيئات الاقتصادية ناشدت رئيس الحكومة حسم موضوع السلسلة بما يحفظ سلامة الاقتصاد

رحّبت الهيئات الإقتصادية بتوجّه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى الدعوة لعقد طاولة حوار إقتصادي - إجتماعي في السراي الحكومية، معتبرة أن هذه الخطوة تبيّن مدى حرص الرئيس ميقاتي على المصلحة الوطنية العليا، وتشكل بالتالي مؤشراً إيجابياً يصبّ في السياق الصحيح، خصوصاً في ظل التحديات والظروف التي يمرّ فيها الإقتصاد الوطني، جرّاء استمرار الأزمة السياسية الداخلية من جهة، والأوضاع المضطربة في المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا من جهة أخرى.

وزار رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار الرئيس ميقاتي في السراي امس، حيث عرض معه موضوع التحضير لطاولة الحوار الاقتصادي - الاجتماعي.

ورأت الهيئات في بيان لها امس، أهمية التوصّل إلى استراتيجية إقتصادية - إجتماعية، خلال طاولة الحوار المزمع عقدها في السراي، كي يجري تنفيذها على المديين المتوسط والبعيد، وذلك من أجل تفادي مستقبلاً أي مواجهة بين الأطراف الإنتاجية أي الدولة وأرباب العمل والعمال، على خلفية تصحيح الأجور في القطاع الخاص، أو إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام.

واعتبرت أن استمرار الدولة في انتهاج السياسة الإقتصادية ذاتها منذ عقود عديدة، لم يعد مقبولا على الإطلاق، خصوصا أن هذه السياسة ألحقت أضراراً فادحة، نرى بوضوح مفاعيلها اليوم على الصعيدين الإقتصادي والمعيشي.

تفعيل المؤسسات الدستورية

وإذ ثمّنت الهيئات موقف الرئيس ميقاتي ودعوته لعقد طاولة حوار اقتصادي- اجتماعي، أكدت ضرورة تفعيل عمل المؤسسات الدستورية، ولا سيما المجلس الإقتصادي- الإجتماعي، وتعيين رئيسه وأعضائه في أسرع وقت ممكن، ليعاود مزاولة النشاط المناط به، كون لا بديل عنه في مجال حل الخلافات بين أطراف الإنتاج، ووضع السياسات الإقتصادية التي من شأنها تنظيم الإقتصاد الوطني وحمايته جرّاء أي أزمة قد تواجهه.

وفي سياق آخر، جددت الهيئات الإقتصادية رفضها مشروع سلسلة الرتب والرواتب الذي أقرّته الحكومة، إنطلاقا من محاذيره ومخاطره على الإقتصاد الوطني، مؤكدة أن لا مصلحة للعمال والموظفين في الزيادة الوهمية التي أقرّتها الحكومة في مشروع السلسلة، لكونه لن ينتج عنها سوى المزيد من زيادة العجز والخسارة للدخل ومصادر الدخل والقوة الشرائية وتصنيف لبنان الإئتماني.

كذلك استغربت الهيئات إلقاء الثقل الناجم عن إقرار السلسلة على موازنة عاجزة اساسا وغارقة تحت ضغط الدين العام المتفاقم والأداء الاقتصادي المتراجع، مناشدة في هذا المجال رئيس الحكومة اتخاذ الموقف الحاسم من موضوع السلسلة لما يحفظ سلامة الاقتصاد الوطني ويجنّبه الانعكاسات السلبية التي لا حصر لها.

وختمت الهيئات بيانها، بالتأكيد على أنها ليست من دعاة السلبية، وأنها منفتحة على الحوار مع جميع الأطراف الحريصة على مصلحة الإقتصاد الوطني.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

هيئة التنسيق ماضية اليوم في إضرابها

إضراب اليوم تخرقه المدارس الكاثوليكية وتعارضه الهيئات الاقتصادية

غصن لـ «الديار»: ندعم كل تحرّك قطاعي رغم استغرابنا حديث السلسلة

مارون حداد

لم يظهر حتى كتابة هذه السطور ما يشير الى امكان سحب قتيل الاضراب الذي دعت اليه هيئة التنسيق النقابية اليوم التي اكدت في بيان لها «تنفيذ الاضراب العام الشامل في كل المدارس والثانويات الرسمية والخاصة ومعاهد التعليم المهني والتقني وفي جميع الوزارات والإدارات العامة في بيروت والمحافظات والقائمقاميات والبلديات.

واشارت الى انطلاق التظاهرة المركزية الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر من امام وزارة التربية – الاونيسكو باتجاه السرايا الحكومية. ودعت الاساتذة والمعلمين والموظفين الاداريين والمتقاعدين والمتعاقدين والاجراء وعائلاتهم والفئات الاجتماعية والنقابية والشعبية كافة الى المشاركة الكثيفة في هذه التظاهرة. واكدت الهيئة نقابية وسلمية التظاهرة وابعادها عن اي تسييس واقتصار شعاراتها على سلسلة الرتب والرواتب والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وامس تابعت الهيئة زياراتها للقيادات فزارت العماد ميشال عون وناقشت معه المعاناة التي تمر بها الهيئة في ما يتعلق بسلسلة الرتب والرواتب.

لكن الدلائل تشير الى ان الاضراب سيكون محصورا او قطاعيا بديل اكتفاء الاتحاد العمالي العام بالدعم وليس بالمشاركة وهذا ما اكده رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن لـ«الديار» بقوله: نحن الذين ندعو الى الاضراب ولا نكون تابعين. نحن ندعم كل التحركات القطاعية. اليوم المعلمون والموظفون وغدا السائقون. وبعد غد عمال الكهرباء وغيرهم وغيرهم.

واستغرب غصن الحديث عن سلسلة الرتب والرواتب. فهي

هيئة التنسيق عند عون

اقرت. وننتظر اخراج عملية التمويل. المشكلة الاهم تكمن في سياسة الحكومة التي لم اسمع احدا قد رشقها بحجر، وهي تستاهل الكثير من الحجارة بسبب السلة الضريبية التي تعدنا بها وتملأها من جيوب الفقراء لا من خزائن الاثرياء.

اضاف: اليوم سيطرح المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي مطالبه رافعا صوته ضد الهدر والفساد، واهمال التعليم الرسمي والجامعة الوطنية وارهاق الطبقات المعدمة بالضرائب فيما تكتفي الحكومة باستيفاء بعض الدراهم من سارقي الاملاك البحرية والنهرية فيما المطلوب هو استعادة هذه الاملاك واعادة استثمارها بالحلال والعدل.

وفيما دعا نقيب المعلمين نعمة محفوض جميع معلمي المدارس الخاصة الى «تنفيذ الاضراب تلبية لقرارات الجمعيات العمومية والمشاركة بكثافة في التظاهرة التي تنطلق من امام قصر الاونيسكو» وفيما اعتبر «ان البيانات التي تصدر عن ادارات المدارس وتدعو الى عدم الاضراب هي بيانات اصحاب عمل ومن الطبيعي ان تفتح المدارس ابوابها لكن المعلمين سيتأزمون بقرار نقابتهم». اشار الامين للمدارس الكاثوليكية الاب بطرس عازار الى «السعي كي يكون رأينا واحدا مع نقابة المعلمين. لكن يبدو ان هيئة التنسيق النقابية تأخذنا الى ضفة اخرى»، مؤكدا «ان المدارس الخاصة لا تعلن الاضراب وادارات المدارس ليست مشاركة في الاضراب وسوف ننسق الامر مع الادارات والاهل».

وخلال زيارة وفد الهيئات الاقتصادية رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في السراي امس، جددت الهيئات رفضها مشروع سلسلة الرتب والرواتب الذي اقرته الحكومة انطلاقا من محاذيره ومخاطره على الاقتصاد الوطني.

وختمت الهيئات بيانها بتأكيد انها «ليست من دعاة السلبية وانها منفتحة على الحوار مع الاطراف الحريصة على مصلحة الاقتصاد الوطني» داعية الى الالتزام بالحوار كمبدأ لمعالجة الخلافات، بعيدا عن التصعيد والنزول الى الشارع.

وامس توالت بيانات التضامن من الاتحادات والنقابات. وفي هذا المجال اكد اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة «التحركات التصعيدية ولا سيما اضراب الاربعاء»، وناشد الحكومة الاسرع في تحويل سلسلة الرتب والرواتب الى المجلس النيابي بعدما تأكلت مفاعيلها.

ودعا المكتب التربوي في التنظيم الشعبي الناصري الى «اوسع مشاركة في اضراب وتظاهرة الاربعاء مستهجنا سياسة المماطلة والتأخير التي تتبعها الحكومة في احالة السلسلة الى المجلس النيابي».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

البلد

الاقتصادية: الدعوة للحوار مؤشّر ايجابي

ية بتوجّه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى
قتصادي - إجتماعي في السراي الحكومية،
بيّن مدى حرص الرئيس ميقاتي على المصلحة
لتالي مؤشراً إيجابياً يصبّ في السياق
ل التحديات والظروف التي يمرّ فيها الإقتصاد
مة السياسية الداخلية من جهة، والأوضاع
عربية وخصوصاً في سورية من جهة أخرى.
صادية الوزير السابق عدنان القصار الرئيس
وعرض معه موضوع التحضير لطاولة الحوار

س أهمية التوصّل إلى استراتيجية إقتصادية
حوار المزمع عقدها في السراي، كي يجري
توسط والبعيد، وذلك من أجل تفادي مستقبلاً
لإنتاجية أي الدولة وأرباب العمل والعمال، على

خلفية تصحيح الأجور في القطاع الخاص، أو إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام.

واعتبرت أن استمرار الدولة في انتهاج السياسة الإقتصادية ذاتها منذ عقود عديدة، لم يعد مقبولا على الإطلاق، خصوصا أن هذه السياسة ألحقت أضراراً فادحة، نرى بوضوح مفاعيلها اليوم على الصعيدين الإقتصادي والمعيشي.

وإذ ثمّنت الهيئات موقف الرئيس ميقاتي ودعوته لعقد طاولة حوار اقتصادي- اجتماعي، أكدت «ضرورة تفعيل عمل المؤسسات الدستورية، ولا سيما المجلس الإقتصادي- الإجتماعي، وتعيين رئيسه وأعضائه في أسرع وقت ممكن، ليعاود مزاولة النشاط المناط به، كون لا بديل عنه في مجال حل الخلافات بين أطراف الإنتاج، ووضع السياسات الإقتصادية التي من شأنها تنظيم الإقتصاد الوطني وحمايته جزاء أي أزمة قد تواجهه». وفي سياق آخر، جددت الهيئات الإقتصادية رفضها مشروع سلسلة الرتب والرواتب الذي أقرّته الحكومة.

Back to Top

الشرق

«الهيئات»: نرفض سلسلة الرتب والرواتب والنزول إلى الشارع يزيد المشكلة تعقيدا

رحبت الهيئات الإقتصادية في بيان امس بـ «توجه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى الدعوة لعقد طاولة حوار إقتصادي - إجتماعي في السراي الحكومي»، معتبرة أن «هذه الخطوة تبين مدى حرص الرئيس ميقاتي على المصلحة الوطنية العليا، وتشكل بالتالي مؤشرا إيجابيا يصب في السياق الصحيح وخصوصا في ظل التحديات والظروف التي يمر فيها الإقتصاد الوطني، من جراء استمرار الأزمة السياسية الداخلية من جهة، والأوضاع المضطربة في المنطقة العربية وخصوصا في سوريا من جهة أخرى».

وأشار البيان إلى أن رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار زار الرئيس ميقاتي في السراي امس حيث عرض معه موضوع التحضير لطاولة الحوار الاقتصادي ? الاجتماعي ، في حضور عميد الصناعيين جاك صراف ونائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد لمع .

ورأت الهيئات «أهمية التوصل إلى استراتيجية إقتصادية - إجتماعية، خلال طاولة الحوار المزمع عقدها في السراي، كي يجري تنفيذها على المديين المتوسط والبعيد، وذلك من أجل تفادي أي مواجهة مستقبلا بين الأطراف الإنتاجية أي الدولة وأرباب العمل والعمال، على خلفية تصحيح الأجور في القطاع الخاص، أو إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام»، معتبرة أن «استمرار الدولة في انتهاج السياسة الإقتصادية نفسها منذ عقود عدة، لم يعد مقبولا على الإطلاق، وخصوصا أن هذه السياسة ألحقت أضرارا فادحة، نرى بوضوح مفاعيلها اليوم على الصعيدين الإقتصادي والمعيشي».

وثمنت الهيئات، موقف الرئيس ميقاتي، ودعوته لعقد طاولة حوار اقتصادي - اجتماعي، مؤكدة «ضرورة تفعيل عمل المؤسسات الدستورية لا سيما المجلس الإقتصادي -الإجتماعي، وتعيين رئيسه وأعضائه بأسرع وقت ممكن، ليعاود مزاولة النشاط المناط به، كون لا بديل عنه في مجال حل الخلافات بين أطراف الإنتاج، ووضع السياسات الإقتصادية التي من شأنها، تنظيم وحماية الإقتصاد الوطني من جراء أي أزمة قد تواجهه».

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

وجددت رفضها «مشروع سلسلة الرتب والرواتب الذي أقرته الحكومة، إنطلاقا من محاذيره ومخاطره على الإقتصاد الوطني»، مؤكدة أن «لا مصلحة للعمال والموظفين في الزيادة الوهمية التي أقرتها الحكومة في مشروع السلسلة، إذ لن ينتج عنها سوى المزيد من زيادة العجز والخسارة للدخل ومصادر الدخل والقوة الشرائية وتصنيف لبنان الإئتماني».

واستغربت «إلقاء الثقل الناجم عن إقرار السلسلة على موازنة عاجزة اساسا وغارقة تحت ضغط الدين العام المتفاقم والأداء الاقتصادي المتراجع»، مناشدة في هذا المجال رئيس الحكومة «اتخاذ الموقف الحاسم من موضوع السلسلة لما يحفظ سلامة الاقتصاد الوطني ويجنبه الانعكاسات السلبية التي لا حصر لها».

وختمت الهيئات بيانها، بتأكيد أنها «ليست من دعاة السلبية وأنها منفتحة على الحوار، مع الأطراف الحريصة على مصلحة الإقتصاد الوطني»، داعية إلى «التزام بالحوار كمبدأ لمعالجة الخلافات، بعيدا عن التصعيد والنزول إلى الشارع، كون ذلك لن يؤدي إلى معالجة المشكلة بل سيزيدها تعقيدا، وهو ما لا تحتمله البلاد في هذه الظروف الإستثنائية من تاريخ لبنان والمنطقة».

Back to Top

الجمهورية

صادية: النزول إلى الشارع يزيد المش

ن الحكومة نجيب ميقاتي،
ي-إجتماعي في السرايا،
إيجابيا يصبّ في السياق
مبدأ لمعالجة الخلافات،
، كون ذلك لن يؤدي إلى
دها تعقيدا.

المجلس الإقتصادي-الإجتماعي،
ين رئيسه وأعضائه بأسرع وقت

سياق آخر، جددت الهيئات
مادية، رفضها مشروع سلسلة

وفد الهيئات الاقتصادية عند ميقاتي (دالاتي ون

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الهيئات الإقتصادية: الن

رحّبت الهيئات الإقتصادية، بتوجّه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، إلى الدعوة لعقد طاولة حوار إقتصادي-إجتماعي في السرايا، معتبرة أنّ هذه الخطوة تشكل مؤشّرا إيجابيا يصبّ في السياق الصحيح. ودعت إلى الإلتزام بالحوار كمبدأ لمعالجة الخلافات، بعيدا عن التصعيد والنزول إلى الشارع، كون ذلك لن يؤدي إلى معالجة المشكلة بل سيزيدها تعقيدا.

زار رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصّار الرئيس ميقاتي في السراي أمس وعرض معه موضوع التحضير لطاولة الحوار الاقتصادي – الاجتماعي.

وكانت الهيئات الاقتصادية، أصدرت بياناً رحبت فيه بتوجّه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، إلى الدعوة لعقد طاولة حوار إقتصادي-إجتماعي في السرايا الحكومية، معتبرة أنّ هذه الخطوة، تبيّن مدى حرص الرئيس ميقاتي على المصلحة الوطنيّة العليا، وتشكل بالتالي مؤشّرا إيجابيا يصبّ في السياق الصحيح.

كما شددت الهيئات في بيان، على أهميّة التوصّل إلى استراتيجية إقتصادية-إجتماعيّة، خلال طاولة الحوار المزمع عقدها في السراي، كي يجري تنفيذها على المديين المتوسّط والبعيد، وذلك من أجل تفادي أي مواجهة مستقبلا بين الأطراف الإنتاجية، على خلفية تصحيح الأجور في القطاع الخاص، أو إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام.

واعتبرت أنّ استمرار الدولة في انتهاج السياسة الإقتصادية نفسها منذ عقود عدة، لم يعد مقبولا على الإطلاق، خصوصا أنّ هذه السياسة ألحقت أضرارا فادحة، نرى بوضوح مفاعيلها اليوم.

وإذ ثمّنت الهيئات، موقف الرئيس ميقاتي، ودعوته لعقد طاولة حوار اقتصادي-اجتماعي، أكّدت على ضرورة تفعيل عمل المؤسسات الدستوريّة، ولا سيّما المجلس الإقتصادي-الإجتماعي، وتعيين رئيسه وأعضائه بأسرع وقت ممكن.

في سياق آخر، جددت الهيئات الإقتصادية، رفضها مشروع سلسلة الرتب والرواتب الذي أقرّته الحكومة، إنطلاقا من محاذيره ومخاطره على الإقتصاد الوطني، مؤكّدة أنّ لا مصلحة للعمّال والموظفين في الزيادة الوهميّة التي أقرّتها الحكومة في مشروع السلسلة، لانه لن ينتج عنها سوى المزيد من زيادة العجز والخسارة للدخل ومصادر الدخل والقوة الشرائية وتصنيف لبنان الإئتماني. كذلك استغربت الهيئات إلقاء الثقل الناجم عن إقرار السلسلة على موازنة عاجزة اساسا وغارقة تحت ضغط الدين العام المتفاقم والأداء الاقتصادي المتراجع، مناشدة في هذا المجال رئيس الحكومة اتخاذ الموقف الحاسم من موضوع السلسلة بما يحفظ سلامة الاقتصاد الوطني ويجنّبه الانعكاسات السلبية التي لا حصر لها.

وختمت الهيئات بيانها، بالتأكيد على أنّها ليست من دعاة السلبيّة، وأنها منفتحة على الحوار، مع جميع الأطراف الحريصة على مصلحة الإقتصاد الوطني، داعية الجميع إلى الإلتزام بالحوار كمبدأ لمعالجة الخلافات، بعيدا عن التصعيد والنزول إلى الشارع، كون ذلك لن يؤدّي إلى معالجة المشكلة بل سيزيدها تعقيدا، وهو ما لا تحتمله البلاد في هذه الظروف الإستثنائية من تاريخ لبنان والمنطقة. ■

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.